

طبقاً للقانون ترفع دائرة المحاسبات إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الأعلى للقضاء تقريرها السنوي الثلاثون الذي يتضمن نتائج الأعمال الرقابية المنجزة خلال السنة القضائية 2015-2016 بخصوص عدد من المصالح والهيئات العمومية فضلاً عن جملة من البرامج ذات البعدين الوطني والمحلي.

وانطلاقاً من حرص دائرة المحاسبات على مواكبة التحولات التي تشهدها البلاد في مجال إرساء دعائم الانتقال الديمقراطي، قامت بإعداد مشروع متكامل للقانون الأساسي الجديد المتعلق بتنظيمها و اختصاصاتها والإجراءات المتبعة لديها طبقاً لما نص عليه دستور 2014، تمّت إحالته إلى مجلس نواب الشعب. وتتضمن مشروع هذا القانون جملة من الأحكام الجديدة من بينها زجر أخطاء التصرف و تعميم القضاء على درجتين بما يساعده في إرساء قواعد المحاكمة العادلة إلى جانب مساهمة الدائرة في المجهودات الرامية إلى تقييم البرامج العمومية لمساعدة السلطة التنفيذية والتشريعية.

وسعياً منها لمزيد ترسیخ توجهها نحو تطبيق المعايير الدولية، خضعت الدائرة خلال سنة 2016 في إطار اتفاقية مبرمة مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي) بصفة طوعية إلى مراقبة الناظير حول مدى التزامها بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستقلالية، تمّت إحالة نسخة من التقرير المتضمن لنتائج هذه المهمة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب ونشره بموقع الواب للدائرة.

وقد خلص هذا التقرير إلى أنَّ اكتمال استقلالية دائرة المحاسبات يظلّ مرتبطاً بالأساس بتوفير الموارد البشرية والمالية الضرورية للإضطلاع بدورها في ظلّ توسيع صلاحياتها فضلاً عن مشمولاتها المكفولة بالدستور، إلى مهام أخرى على

**غرار مراقبة تمويل الحملات الانتخابية ومراقبة الهيئات الدستورية المستقلة والمراقبة المالية للبلديات.**

ومن هذا المنطلق وبعد أن أثبتت الدائرة حيادها واستقلاليّة وحرفية قضاياها بما يتلاءم مع المكانة التي تبوأها بالدستور كهيئة عليا للرقابة على الأموال العموميّة أهّلها لنيل ثقة متزايدة جسّمتها تكليفيّها بعدّة مهام في هذا المجال، فهي تتطلّع إلى مزيد دعم إمكانياتها المادية ومواردها البشرية وتمكينها من مناقشة ميزانيتها أمام مجلس نواب الشعب كما هو متاح للهيئات الدستورية في إطار المهمّات الخاصّة بمقتضى مشروع القانون الأساسي للميزانية. وفي تعزيز إمكانات دائرة المحاسبات صيانة للمال العمومي وتكريس للحكمة الرشيدة ودفع للعملية التنموية.

وبالتوازي مع الأعمال الرقابية المضمّنة نتائجها بالتقدير السنوي الثلاثين، قامت الدائرة بإعداد التقرير حول غلق ميزانية الدولة المشفوع بالتصريح العام بالموافقة بين الحساب العام للسنة المالية وحسابات المحاسبين العموميين بالنسبة إلى تصرف سنة 2014 في ضوء نتائج تنفيذ قوانين المالية. كما تولّت الدائرة بموجب اتفاقية القرض المبرمة بين الحكومة التونسية والبنك الدولي سنة 2014 المتعلقة بالتنمية الحضرية وبرنامج الحكم المحلي بتونس، القيام بالرقابة المالية على حسابات 99 جماعة عموميّة محلّيّة التي تفوق ميزانياتها المليون دينار تم نشر نتائجها على موقع الواب للدائرة.

وفضلا عن ذلك أعدّت الدائرة وفقا للقانون تقريرا خاصا حول التصرف المالي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بخصوص الإنتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014 تم نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وإذ تحرص الدائرة على توخي النهج التحاوري في إنجاز أعمالها الرقابية تكريساً لحقوق الجهات الخاضعة لرقابتها في بيان وجهة نظرها وتوضيح موقفها إزاء الاستنتاجات المعروضة عليها، فقد تضمن التقرير السنوي العام الثلاثون ردود هذه الهيئات وإجابات سلطة الإشراف. ويبدو من المفيد التذكير بجدوى التفاعل الإيجابي مع الدائرة للتوفيق من الأثر السلي للتأخير في موافاتها بهذه الردود والذي من شأنه أن يحدّ من تحقيق مزايا هذا التوجّه وأن يزيد في آجال إعداد التقارير النهائية للمهام الرقابية.

وتؤكّد الدائرة في هذا المجال على ضرورة حصولها على ردود الهيئات الخاضعة لرقابتها في الآجال القانونية بما يساهم في تدعيم علاقة الشراكة مع المتصرفين العموميين من أجل رفع مستوى أدائهم في حسن توظيفهم للمال العام دون أن يتعارض ذلك مع مستلزمات المساءلة.

وتحرص دائرة المحاسبات على تفعيل دورها في مجال التأكّد من أنّ الجهات الخاضعة لرقابتها قد بذلت ما يلزم لتدارك النقائص والإخلالات باعتبار أنّ تثمين العملية الرقابية يكمن أساساً في العمل على إدخال الإصلاحات الضروريّة للنهوض بجودة أداء المتصرفين في المال العام والإرتقاء بمؤشرات المشروعية والمروءة والشفافية ولا يقتصر على رصد مواطن التقصير.

وتجسيماً لهذا التوجّه عملت الدائرة على التنصيص ضمن مشروع قانونها الأساسي الجديد على إضطلاعها بمهمة متابعة تنفيذ توصياتها لتصبح جزء لا يتجزأ من صلاحياتها وفقاً للمعايير الدوليّة.

وعلى صعيد آخر، أولت الدائرة جانب التعريف بنتائج أعمالها الرقابية الذي يراعي حقّ المواطن في الحصول على المعلومة حول تقييم طرق التصرف في المال العام بكلّ موضوعية وشفافية ما يستحقه من عناية عبر التركيز ضمن

مخطّطها الإستراتيجي للفترة 2016-2020 على انتهاج خطّة إتصالية قوامها تعزيز انفتاح الدّائرة على محيطها وإرساء تفاعل بناء مع شركائها من حكومة وبرلمان ومجتمع مدني ووسائل إعلام إيمانا منها بأنّ المحافظة على المال العام تتطلّب تكافُف جهود كلّ الأطراف بما يساهِم في توظيفه في دفع التنمية بالبلاد والنّأي به عن كلّ مظاهر التسيّب أو الفساد.

وتضمّن هذا التقرير نتائج أعمال 27 مهمّة رقابيّة أنجزت بالإستئناس بالمعايير الدوليّة، شملت البرامج العموميّة والأنشطة القطاعيّة (الباب الأوّل) والسلط العموميّة ومصالح الدولة والمؤسّسات والمنشآت العموميّة على الصعيدين المركزي والجهوي (الباب الثاني والثالث) تعلقت بجملة من المحاور ذات الصلة باهتمامات السّلط العموميّة وبانشغالات المواطن على غرار تعبئة موارد الدولة وتعصّير الإداره والصحّة والبيئة والبحث العلمي وتنمية الموارد البشريّة فضلاً عن تقييم أداء بعض المؤسّسات العموميّة.

وقد خلصت الدائرة في ضوء أعمالها إلى جملة من الملاحظات والإستنتاجات المختلفة تمحورت حول العديد من النّقائص ومواطن التقصير ذات العلاقة خاصّة بضعف نظام الرّقابة الدّاخليّة وعدم التقييد بالقوانين والتراخيص الجاري بها العمل فضلاً عن سوء استخدام الإمكانيات المتاحة وفق متطلبات الاقتصاد والكفاءة والفعاليّة. وقد نتجت عن هذه الإخلالات جملة من التداعيات حدّت من حسن توظيف المال العام على غرار تعثّر إنجاز المشاريع خاصّة على المستوى الجهوي لغياب الدقة في ضبط الاحتياجات وترتيب الأولويّات وعدم التوصّل إلى تذليل العرقليل أثناء التنفيذ وعدم مراعاة مبادئ المنافسة والشفافية في مجال تأدية النفقات العموميّة فضلاً عن التقصير في تعبئة موارد الدولة والمحافظة على مقدراتها والنّقص في التحكّم في كلفة وجودة الخدمات التي يسديها المرفق العمومي.

وبما أنّ العمل الرقابي للدائرة لا يقتصر على جوانب المطابقة والمشروعية فهو ينحصر في تمشّق تقييمي يرمي إلى تطوير أداء القائمين على التصرّف في المال العام وإرساء دعائم الحكومة الرشيدة وتطوير مؤشرات التنمية دون إغفال مطلبات المسائلة ومقاومة الفساد حيث استوجب الأمر الانطلاق في إعداد المذكّرات الخاصة بإحالة بعض الملفات المتعلقة بأخطاء تصرّف على دائرة الزجر المالي وملفات أخرى تتضمّن قرائن حول مؤاخذات جزائية على القضاء العدل.

ولتيسير التعامل مع نتائج الأعمال الرقابية للدائرة من قبل شركائها، تم إعداد ملخص يتضمّن أهمّ الإخلالات التي تمّ الوقوف عندها مشفوعة بالتوصيات الكفيلة بتداركها تمّ نشره مع التقرير السنوي العام الثلاثين بموقع واب الدائرة.